تنصيب أول سلطة عليا للصحافة في موريتانيا وسط استياء الاعلاميين من تغييبهم في تشكيلتها

نواكشوط ـ «القدس العربي»
من عبد الله السيد:

باشرت أمس أول سلطة عليا للصحافة والسمعيات البصرية في موريتانيا مهامها وسط استياء مهنيي الإعلام المحلي من تغييبهم في تشكيلتها.

وكان الرئيس الموريتاني الانتقالي العقيد ولد محمد فال قد أصدر الأسبوع الماضي قرارا بتسمية هذه الهيئة التي ستتولى تنظيم المجال الإعلامي الموريتاني ساندا رئاستها للمحامي بال أمدو تيجان وهو محام مغمور ، حسب منتقدي التعيين.

واقتصر حضور الصحافيين الموريتانيين في هذه الهيئة على عضوين من ستة أعضاء يشكلون مجلس الهيئة.

ويرى ناشرو الصحف العربية أن غالبية أعضاء هذه الهيئة هم فرانكفونيون قد لا يعيرون اهتماما لمشاكل الصحافة العربية التي هي صحافة البلد والتي تهددها صحافة فرانكفونية تدعمها السفارات والهيئات الغربية، بحسب خصوم الهيئة.

ويتقوى نظام الرئيس ولد محمد فال في مواجهته لانتقادات الوسط الاعلامي المحلي بآخر تقرير لمنظمة «صحافيون بلا حدود». وامتدح التقرير التقدم في حرية الصحافة في موريتانيا منذ الثالث اب/اغسطس 2005.

كما أكد التقرير أن موريتانيا قد صعدت من نقطة 138 في أسفل السلم إلى نقطة 77، وهو موقع هام بالنظر للحالة المزرية التي شهدتها الحريات في ظل حكم الرئيس المخلوع معاوية ولد الطايع.

هذا وواجهت السلطة العليا للصحافة في موريتانيا أمس أول امتحانا لها عندما ألزمتها الظروف بالبت دون تأخير في توفير حصص متساوية في وسائل الإعلام العمومية لمئات المرشحين للإنتخابات البلدية والنيابية المتزامنة المقررة يوم 19 تشرين الثاني/نوفمبر الجاري والتي ستنطلق حملاتها الدعائية السبت المقبل.

هذا ونص القانون المنشىء للسلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية على أن ممارسة حرية الصحافة وحرية الاتصال المسموع والمرئي يكفلها الدستور الموريتاني ولا يمكن أن تحد إلا في حالات منها احترام قيم الإسلام وكرامة الإنسان وحرية الغير وملكيته والطابع التعددي للتعبير عن التيارات الفكرية وعن الآراء و حماية النظام العام والوحدة الوطنية والحوزة الترابية.

وحدد القانون صلاحيات السلطة العليا للصحافة في مجموعة من المجالات منها الصحافة العمومية والخصوصية والاتصال السمعي والبصري والعمومي والخصوصي و الإشهار عن طريق الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية.

ونص القانون على أن سلطات هذه الهيئة تشمل وسائل الإعلام الدولية التي تبث فوق التراب الوطني مهما كانت الوسائل التي تستخدم للوصول الى الجمهور.

وتقوم السلطة العليا للصحافة في موريتانيا، ضمن مهمتها، بالسهر على «تطبيق القوانين المتعلقة بالصحافة وبالاتصال السمعي والبصري في ظروف من الموضوعية والشفافية والبعد عن التمييز والمساهمة في احترام أخلاقيات المهنة من قبل الشركات ومؤسسات البث الصوتي والتلفزي الخاصة والعمومية، ومن قبل الجرائد والنشرات الدورية العمومية أو الخاصة وضمان المساواة في التعامل بين كافة الفاعلين في مجال الاتصال».

وتعد السلطة العليا للصحافة في موريتانيا، كل سنة تقريرا عن نشاطها وعن تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالصحافة وبالسمعيات البصرية.

الحكومة الموريتانية تدعو الى حملة انتخابية «في كنف الهدوء»

■ نواكشوط ـ اف ب: دعا حبيب ولد همت الوزير المكلف بالامانة العامة للرئاسة في موريتانيا الذي يشرف على الانتخابات الموريتانية مساء الثلاثاء الاحزاب السياسية الى القيام بحملة انتخابية «بهدوء وتسامح».

وقال مخاطبا قادة الاحزاب السياسية الموريتانية ان «هذه الحملة التي تنطلق مساء الجمعة يجب ان تتصف بالحيوية والتنوع ولكن خاصة ان تتم بهدوء وتسامح لان من واجبنا جميعا العمل من اجل هدف اسمى وهو بناء ديمقراطية نموذجية في البلاد».

ومن المقرر تنظيم الانتخابات البلدية والتشريعية في 19 تشرين الثاني/نوفمبر و3 كانون الاول/ديسمبر (الدورة الثانية) في حين تنظم الانتخابات الرئاسية في آذار/مارس 2007.

وتأتي هذه المواعيد لانجاز عملية العودة الى الديمقراطية بعد الانقلاب العسكري الذي تولى اثره مجلس عسكري السلطة في موريتانيا برئاسة العقيد اعل ولد محمد فال.

واكد الوزير الموريتاني ان «كل شيء جاهز تقريبا» لاجراء الانتخابات التشريعية والبلدية في احسن الظروف.

واضاف ان «كافة الاجراءات المادية واللوجستية والامنية اتخذت حتى تجري هذه الانتخابات الصعبة والمعقدة على نحو خاص، في افضل الظروف» داعيا الاحزاب السياسية الى تحمل مسؤولياتها.

واعتبر ان العمل بالبطاقة الموحدة والمشاركة المكثفة للاحزاب والمرشحين في عمليات الاقتراع والشفافية وحياد الادارة «تجعل من هذه الانتخابات سابقة في تاريخ البلاد».

واعلن عن تشكيل مرصد وطني للانتخابات سيتولى مراقبة سير الاقتراع بالتوازي مع مراقبي الاتحاد الاوروبي والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومنظمة الفرنكفونية والاتحاد الافريقي.

وستتنافس في هذه الانتخابات 441 لائحة لمرشحين على المقاعد الـ95 للجمعية الوطنية و1222 لائحة على المجالس البلدية الـ216 في البلاد.

ويشارك حوالي 25 حزبا سياسيا من اصل اكثر من ثلاثين في هذه الانتخابات بالاضافة الى اكثر من مئة لائحة مستقلة، منها لوائح لمرشحين اسلاميين (من التيار المعتدل) الذي ما زال ممنوعا من تأسيس احزاب.

المغرب «مرتاح» لتمديد مهمة بعثة الامم المتحدة بالصحراء الغربية

الرباط ـ «القدس العربي»
من محمود معروف:

اعرب المغرب عن ارتياحه لقرار اصدره مجلس الامن الدولي الثلاثاء حول نزاع الصحراء الغربية.

وقال بلاغ لوزارة الخارجية أن المغرب يعبر عن ارتياحه لمصادقة مجلس الأمن على القرار رقم 1720 الذي يمدد مهمة بعثة الامم المتحدة بالصحراء الغربية «مينورسو» الى 30 نيسان/ابريل 2007 ويؤكد المسعى الذي أوصى به منذ أكثر من سنتين للتعامل مع قضية الصحراء الغربية، من خلال تجديد دعوة المجلس للأطراف ولدول المنطقة لكي تواصل تعاونها التام مع الامم المتحدة لوضع حد للمأزق الراهن ولإحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي.

وأضاف البلاغ أن قرار مجلس الأمن «يكرس، وبإجماع أعضائه، رغبة المجتمع الدولي في إعطاء دينامية جديدة، متوجها بإصرار نحو المستقبل، لمسلسل تسوية هذا النزاع الإقليمي، مستبعدا، المقترحات السابقة التي تبين طابعها المتقادم بشكل نهائي».

ويشير المغرب الى ان قرار مجلس الامن الجديد يأخذ بعين الاعتبار مبادرة مغربية بمنح الصحراويين حكما ذاتيا تحت السيادة المغربية، الا ان جبهة البوليزاريو التي تسعى لدولة مستقلة بالصحراء الغربية رفضت المبادرة المغربية وقالت انها التفاف على الشرعية الدولية وقرارات مجلس الامن.

واضاف بلاغ وزارة الخارجية المغربية أن هذه الرغبة «التي عبر عنها المجتمع الدولي بوضوح، تعزز بشكل كبير المقاربة التي يدعو إليها المغرب والتي تقوم على حل سياسي نهائي من شأنه أن يشجع السلم والاستقرار والتنمية بمنطقة المغرب العربي».

وقرر مجلس الامن الثلاثاء باجماع أعضائه تمديد مهمة بعثة «مينورسو» الى 30 نيسان/أبريل 2007، مجددا دعوته من أجل إيجاد حل سياسي للنزاع القائم حول الصحراء.

وجدد المجلس في قراره الجديد أيضا دعمه «القوي لجهود الامين العام ومبعوثه الشخصي» الى الصحراء الغربية.

وجدد مجلس الامن تأكيده على ضرورة الاحترام التام للاتفاقيات العسكرية بشأن وقف اطلاق النار التي تم التوصل إليها مع بعثة مينورسو.

وسعت مجموعة من دول مجلس الامن الى تعديلات على مهمة «مينورسيو» لتشمل مراقبة حقوق الانسان بالصحراء الغربية وذلك بعد تقرير للمفوضية العليا لحقوق الانسان قدم في ايلول/سبتمبر الماضي في جنيف تحدث عن انتهاكات وخروقات حقوقية في المنطقة.

ورفض المغرب ما ورد في تقرير المفوضية، وتمسك بحصر مهمة «مينورسيو» على ما تم الاتفاق عليه عند انشائها 1991.

وقدم كوفي عنان الامين العام للامم المتحدة في 16 تشرين الاول/أكتوبر الجاري تقريرا الى مجلس الأمن يبرز الدور الهام للبعثة ويدعو اطراف النزاع الى الشروع في مفاوضات بدون شروط مسبقة بغرض التوصل الى حل سياسي عادل ودائم ومقبول.

في غضون ذلك قال العاهل المغربي الملك محمد السادس في برقية تهنئة للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة الذكرى الثانية الخمسين لانطلاق الثورة الجزائرية، إن ما يجمع بلاده بـ«الجزائر الشقيقة» من «أواصر الأخوة الراسخة، ليعكس مدى عمق الرصيد التاريخي المشترك بين بلدينا الشقيقين، والذي يعد القاعدة الصلبة لبناء تعاون مثمر واعد بالعطاء والاستقرار والنماء، ودعامة أساسية لبناء اتحاد مغاربي مبني على التكامل والاندماج الاقتصادي، كخيار استراتيجي لا مندوحة عنه لرفع تحديات العولمة وعالم التكتلات الجهوية والاقليمية».

معتقلون سابقون بسجون البوليزاريو تظاهروا امس بشوارع العاصمة الرباط احتجاجا على «تخلي» السلطات عنهم بعد الافراج عنهم في اطار صفقات تبادل اسرى في السنوات الاخيرة. ويطالب المحتجون، وعددهم نحو 250 برواتب ومخصصات وبمساكن لائقة. وقد قضى بعضهم ما يزيد عن 20 عاما في سجون البوليزاريو

المغرب: «العدل والاحسان» تتهم «المخزن» بخوض «معركة وهمية» معها من اجل التغطية على الازمات التي تعرفها البلاد

■ الرباط ـ «القدس العربي»: اتهمت جماعة اصولية مغربية السلطات بفتح «معركة وهمية» معها من اجل التغطية على عجزها على تدبير ازمات اقتصادية واجتماعية وسياسية تعرفها البلاد.

وقالت جماعة العدل والاحسان اقوى التيارات الاصولية المغربية «ان النظام المغربي يشن الحملة على معارضة جماهيرية تعبر خارج سرب المتواطئين عن تذمرها من الواقع المزري الذي يعيشه المغرب وان هذه المعركة جبهة وهمية فتحها النظام بعد فشله في حل المعضلات الحقيقية للمغاربة، وجند لها حكومته وأبواقه وأحزابا وأجهزة قمعية متنوعة، ليحاصر جزءا من الشعب رفض المشاركة في المهزلة»، وتساءلت الجماعة «أين الديمقراطية والحق في الاختلاف؟ أين المرجعية الاسلامية المزعومة؟ أليس فيكم رجل رشيد؟»

وقال عبد الواحد المتوكل الامين العام للجماعة في رسالة بعث بنسخة منها لـ«القدس العربي» ان «اعتداء النظام المغربي على جماعة العدل والاحسان عرف في الآونة الأخيرة تصعيدا خطيرا بدخوله مرحلة المحاكمات الصورية، وتلفيق التهم الباطلة، مثل ما حصل مع عدد من مسؤولي وناشطي الجماعة وقيادييها، وان الأمر تجاوز ذلك الى النبش في الماضي والتنقيب في أحداث مضى عليها أكثر من خمسة عشر عاما واقحام أعضاء من العدل والاحسان فيها ظلما وعدوانا، مثلما يجري حاليا مع عمر محب» احد قياديي الجماعة.

وقال المتوكل ان الجماعة تعيش محنة الاختطافات والاعتقالات التعسفية، والتعذيب والاهانة، ومداهمات البيوت وتشميعها، وسرقة الأثاث والممتلكات، والمحاصرة في الأرزاق، والطرد من المهن والأعمال، والحرمان من حق الرأي والتعبير وتأسيس الجمعيات والمنع من جل حقوق المواطنة، ونسج التهم والمحاكمات الصورية، والتجريد حتى من حق الاعتكاف في بيوت الله وعيادة المرضى وتشييع الجنائز واقامة العقائق...لتعتبر هذا ظلما وعدوانا سافرا بكل المقاييس القانونية والشرعية والأخلاقية، وتحمل المسؤولية التاريخية لكافة المشاركين في هذه الحملة الظالمة.

وعرفت الشهور الماضية حملة اعتقالات ومداهمات واسعة شنتها السلطات في عدد من المدن المغربية ضد ناشطي الجماعة الذين كانوا يجتمعون في اطار ما يسمى بمجالس النصيحة. الا ان الاعتقال كان يقتصر على التحقيق الاولي والافراج مباشرة باستثناء بعض قياديي الجماعة الذين توبعوا امام القضاء وحكم على عدد منهم بالسجن.

واضاف البلاغ أن قرار مجلس الأمن «يكرس، وبإجماع أعضائه، رغبة المجتمع الدولي في إعطاء دينامية جديدة، متوجها بإصرار نحو المستقبل، لمسلسل تسوية هذا النزاع الإقليمي، مستبعدا، المقترحات السابقة التي تبين طابعها المتقادم بشكل نهائي».

ويشير المغرب الى ان قرار مجلس الامن الجديد يأخذ بعين الاعتبار مبادرة مغربية بمنح الصحراويين حكما ذاتيا تحت السيادة المغربية، الا ان جبهة البوليزاريو التي تسعى لدولة مستقلة بالصحراء الغربية رفضت المبادرة المغربية وقالت انها التفاف على الشرعية الدولية وقرارات مجلس الامن.

واضاف بلاغ وزارة الخارجية المغربية أن هذه الرغبة «التي عبر عنها المجتمع الدولي بوضوح، تعزز بشكل كبير المقاربة التي يدعو إليها المغرب والتي تقوم على حل سياسي نهائي من شأنه أن يشجع السلم والاستقرار والتنمية بمنطقة المغرب العربي».

وقرر مجلس الامن الثلاثاء باجماع أعضائه تمديد مهمة بعثة «مينورسو» الى 30 نيسان/أبريل 2007، مجددا دعوته من أجل إيجاد حل سياسي للنزاع القائم حول الصحراء.

وجدد المجلس في قراره الجديد أيضا دعمه «القوي لجهود الامين العام ومبعوثه الشخصي» الى الصحراء الغربية.

وجدد مجلس الامن تأكيده على ضرورة الاحترام التام للاتفاقيات العسكرية بشأن وقف اطلاق النار التي تم التوصل إليها مع بعثة مينورسو.

وسعت مجموعة من دول مجلس الامن الى تعديلات على مهمة «مينورسيو» لتشمل مراقبة حقوق الانسان بالصحراء الغربية وذلك بعد تقرير للمفوضية العليا لحقوق الانسان قدم في ايلول/سبتمبر الماضي في جنيف تحدث عن انتهاكات وخروقات حقوقية في المنطقة.

ورفض المغرب ما ورد في تقرير المفوضية، وتمسك بحصر مهمة «مينورسيو» على ما تم الاتفاق عليه عند انشائها 1991.

وقدم كوفي عنان الامين العام للامم المتحدة في 16 تشرين الاول/أكتوبر الجاري تقريرا الى مجلس الأمن يبرز الدور الهام للبعثة ويدعو اطراف النزاع الى الشروع في مفاوضات بدون شروط مسبقة بغرض التوصل الى حل سياسي عادل ودائم ومقبول.

في غضون ذلك قال العاهل المغربي الملك محمد السادس في برقية تهنئة للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة الذكرى الثانية الخمسين لانطلاق الثورة الجزائرية، إن ما يجمع بلاده بـ«الجزائر الشقيقة» من «أواصر الأخوة الراسخة، ليعكس مدى عمق الرصيد التاريخي المشترك بين بلدينا الشقيقين، والذي يعد القاعدة الصلبة لبناء تعاون مثمر واعد بالعطاء والاستقرار والنماء، ودعامة أساسية لبناء اتحاد مغاربي مبني على التكامل والاندماج الاقتصادي، كخيار استراتيجي لا مندوحة عنه لرفع تحديات العولمة وعالم التكتلات الجهوية والاقليمية».

محكمة جزائرية تحكم بسجن صحافيين 6 اشهر وتوقيف صحيفة شهرين بتهمة القذف في حق القذافي

الجزائر ـ «القدس العربي»
من مولود مرشدي:

أصدرت محكمة جزائرية مساء الثلاثاء حكما بالسجن ستة اشهر نافذة في حق مدير صحيفة «الشروق اليومي» علي فضيل والصحافية نائلة بن رحال، وقضت بغرامة مالية لكل منهما قيمتها 20 الف دينار (حوالي 200 يورو) ومنع صدور الجريدة شهرين كاملين.

وادانت المحكمة الصحيفة بتهمة القذف في دعوى رفعها العقيد الليبي معمر القذافي بعد نشر الصحيفة مقالات عن الطوارق (سكان الصحراء الجزائرية) واتهام عدد من أعيان القبائل العقيد القذافي بايفاد مبعوثين إليهم لحثهم على إنشاء دولة لهم من المحيط الأطلسي غربا الى نهر دجلة شرقا مرورا بدول مالي والجزائر والنيجر وليبيا والتشاد ومصر.

واثناء مرافعاته، طالب الادعاء بالسجن خمس سنوات في حق المتهمين وتوقيف الصحيفة عن الصدور ثلاثة اشهر وتعويض عن الضرر المعنوي بخمسين مليون دينار قالت محامية الطرف المدني ان القذافي طالب بتوزيعها على جمعيات أيتام الجزائر.

ولكن دفاع المتهمين رفض «صدقة» القذافي وتساءل عن سبب عدم تحرك السلطات الجزائرية في هذه القضية ما دام الامر «يمس امن الدولة الجزائرية».

وطعنت هيئة الدفاع في الحكم امس وقررت الاستئناف لدى مجلس قضاء الجزائر العاصمة.

وكانت الصحيفة نشرت مقالين منفصلين الأول يوم الثالث من اب/اغسطس والثاني في 12 منه تطرقت فيهما الى ما اسمته «مشروع العقيد الليبي الجديد» الداعي الى «توحيد قبائل الصحراء الكبرى».

ونفى مدير الصحيفة ان يكون المقال تضمن قذفا او اساءة الى القذافي او العلاقات الجزائرية الليبية، وقال «لو كان الامر كذلك لما سمحت بنشرهما اصلا».

وهو ما اشارت اليه الصحافية نائلة بن رحال التي اكدت لهيئة المحكمة من جهتها انها نشرت شهادات لمواطنين من اصل ترقي بقناعة خطورة الوقائع التي تمس بالوحدة الترابية للجزائر.

واعتبرت الصحيفة في افتتاحية لها امس الاربعاء ان الحكم الصادر في حقها هو «ضريبة الواجب الوطني في عشية الذكرى 52 لاندلاع ثورة التحرير الجزائرية» في الاول من تشرين الاول/نوفمبر 1954.

وقالت ان الجرم الوحيد الذي ارتكبته الجريدة انها «نقلت شهادات في الميدان وحققت في قضية عرفها الرأي العام».

وتساءلت الصحيفة «مَن يهدد امن ليبيا والجزائر.. الذي دعا سكان الصحراء المنتشرين في عدة دول الى التكتل والتصدي بالقوة لكل من يهدد وحدتهم واستقلالهم وعدم الاعتراف بالحدود، ام الصحيفة التي تكلمت عن هذا المشروع؟».

وزير جزائري: 800 مسلح قتلوا أو اعتقلوا أو استسلموا منذ التصويت على المصالحة

■ الجزائر ـ يو بي أي: كشف وزير الداخلية الجزائرية نور الدين يزيد زرهوني امس الأربعاء عن أن نحو 800 مسلح قتلوا او اعتقلوا او استسلموا منذ تصويت الجزائريين على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في أيلول/سبتمبر العام 2005.

وقال زرهوني بمناسبة الاحتفال بالذكرى 52 لاندلاع ثورة التحرير الكبرى التي قامت عام 1954،في رده على التفجيرات التي نفذت قبل يومين في الضاحية الشرقية للعاصمة الجزائرية واودت بحياة ثلاثة أشخاص واصابة 20 آخرين في صفوف المدنيين وتبنتها الجماعة السلفية للدعوة والقتال ان «هذه العمليات الارهابية الأخيرة معزولة ولا تؤثر في مسار المصالحة».

وقال «من ايلول/سبتمبر 2005 وحتى يومنا هذا فان نحو 800 من الحاملين للسلاح اما قتلوا او اعتقلوا أو سلموا أنفسهم». وتابع ان «قوة الجماعات المسلحة ضعفت كثيرا».

من ناحية أخرى، شدد زرهوني على أن ميثاق السلم والمصالحة الذي يحدد المستفيد والمبعد من ميثاق السلم، نص على «أن الذين ارتكبوا جرائم اغتصاب وفجروا أماكن عامة هم مقصيون وهم أولئك الذين يرتكبون حاليا هذه العمليات»، في اشارة الى عناصر الجماعة السلفية الذين يرفضون ميثاق السلم والمصالحة.

وأعلن عن رفض الحكومة لعودة الاسلاميين المتشددين من أنصار الجبهة الاسلامية للانقاذ المحظورة حاليا الى النشاط السياسي من جديد مثلما يطالب بذلك قادتها المفرج عنهم، وقال ان «الذين ثبت تورطهم في العمل المسلح في الجزائر ليس لهم الحق في العودة الى النشاط السياسي من جديد».

وأكد زرهوني أن قانون المصالحة «يقول بكل وضوح وبدون أي التباس أن الناس الذين تسببوا في المأساة الوطنية ليس لهم الحق في العمل السياسي».

يشار الى أن الحكومة تعتقد أن ما بين 500 و750 مسلحا معظمهم من الجماعة السلفية لا يزالون يختبئون في الجبال.

وكان نحو 27 ألفا من المتشددين التحقوا بالجبال غداة الغاء السلطة الجزائرية بدعم من الجيش نتائج الانتخابات التشريعية التي فازت بها الجبهة الاسلامية للانقاذ نهاية العام 1991.

جزائريات امام محل ملابس باكبر شوارع العاصمة التي يبدو ان الصينيين دخلوها كحرفيين وتجار على الارضفة، لكنهم سرعان ما اكتشفوا طريق التجارة الفاخرة باكبر شوارعها. ويشتكي الجزائريون من ذكاء وفعالية الصينيين في المنافسة

النيابة العامة تطالب بـ142 سنة سجنا لخمسة جزائريين بتهمة الارهاب

القضاء الاسباني يعلن جاهزية ملف تفجيرات مدريد للمحاكمة

صورة من وسط المحكمة للجزائريين الخمسة المتابعين بتهم الارهاب

مدريد ـ «القدس العربي» ـ من حسين مجدوبي:

أعطى القضاء الاسباني الضوء الأخضر لبدء ما يعرف بالعرض الشفوي لمضمون محاكمة متهمين بالضلوع في تفجيرات 11 اذار/مارس التي خلفت مقتل 191 شخصا في العاصمة مدريد، وهي آخر محطة للانتقال الى جلسات المحاكمة العلنية، في حين تستمر محاكمة خمسة جزائريين بتهمة الارهاب واحد منهم صدر في حقه حكم بالإعدام في الجزائر.

وأعلنت المحكمة الوطنية في مدريد أمس بدء ما يعرف في القانون الاسباني بـ«المحاكمة الشفوية» وهي قيام المحكمة بعرض نتائج التحقيق ومطالب النيابة العامة مع حضور المتهمين والدفاع لتحديد مضمون المحاكمة، وهو ما يقابله في القانون العربي «جاهزية الملف للمحاكمة»، وذلك قبل المرور الى الجلسات العلنية للمحاكمة.

وأعلنت المحكمة أن الملف يتضمن متابعة 29 شخصا من أصل 116 اعتُقلوا في البدء، واستبعدت مطالب بعض الجمعيات بضم رئيس الحكومة السابق خوسي ماريا أثنار الى ملف المحاكمة بتهمة إخفاء الحقيقة في التفجيرات باتهامه «ايتا» وتأييده لحرب العراق التي كانت السبب الرئيسي في هذه الاعتداءات.

في الوقت نفسه، أكدت المحكمة استمرار التحقيق وقالت انه وفي حالة ظهور جديد من شأنه تغيير مسار القضية، قد تلغى المحاكمة ويبدأ الاعداد لملف جديد.

ودائما في إطار المحاكمات المتعلقة بالإرهاب، بدأت منذ يومين في المحكمة الوطنية في مدريد محاكمة ما يعرف بـ«كوماندو ديكسان» اشارة الى مجموعة من الجزائريين يتهمهم القضاء بتكوين عصابة إرهابية والتخطيط لعمليات مسلحة.

واعتقل افراد المجموعة سنة 2003 في مدينة خيرونا بشمال شرق اسبانيا. وقال المحققون انهم عثروا بحوزتهم على مواد كيماوية لصنع «نابالم منزلي» الذي يوظف في صنع المتفجرات، وفق تقرير لمكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي الذي ساهم في التحقيق.

وتدّعي النيابة العامة انتماء هذه المجموعة الى خلية كبرى، يُعتقد انها كانت تقوم بتقديم الدعم اللوجيستي الى مجموعة أخرى كانت تخطط لتنفيذ عمليات إرهابية بمواد كيماوية ضد مواقع عسكرية في أوروبا واسبانيا، وتطالب ما مجموعه 142 سنة سجنا لهم.

ويدافع الجزائريون الخمسة عن أنفسهم بأنهم مجرد مهاجرين عاديين هربوا من الفقر في بلادهم الجزائر ومن الفوضى السياسية للعيش في اسبانيا، وأن لا علاقة لهم نهائيا بالإرهاب.

ويقولون ان المواد الكيماوية التي عثرت عليها الشرطة في مسكنهم هي مواد عادية للغاية وتباع في المتاجر ويستعملونها لتنظيف المسابح. وحجتهم ايضا انهم القوا بقارورات هذه المواد في القمامة وانها «لو كانت ستنفذ في عمليات إرهابية لما ألقوا بها تجنبا لرصدهم من طرف الأمن».

وينفي محمد الطهراوي، الذي تطالب النيابة العامة بسجنه 32 سنة في حقه بوصفه «زعيم المجموعة»، جملة وتفصيلا جميع الاتهامات. والأمر نفسه مع باقي المتهمين ومن ضمنهم محمد أمين الملقب بزكريا الذي اعترف بانتمائه الى كوماندوهات جبهة الانقاذ الجزائرية ويؤكد أنه لم ينفذ أي جريمة او اغتيال رغم أن القضاء الجزائري اصدر بحقه حكما بالإعدام وما زال يطالب به.

وحضر مجموعة من الجزائريين والمغاربة الى خارج المحكمة لمؤازرة المتهمين والدفاع عن براءتهم.